

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

تلخيص محتويات الجلسة السالفة

لازلنا نمارس أبعاد بيانات المحقق البروجردي فإن حصيلتها تتلخص ضمن نقطتين:

– الصغرى: إن أغلبية أوامره و نواهيهم عليهم السلام تعد إرشادية بحثاً فتنبأنا عن حكم الله تعالى فحسب – بلا مولوية –.

– الكبرى: و حيث إن الإطاعة و العصيان – في الإرشاديات – لا تنتسبان إلى نفس المتكلم – فلا يقال: أطاعه أو عصاه – بل ينظران إلى «المرشد إليه» المكنون في الواقع، فلو أطاع «المرشد إليه» لأصبح مطيعاً و لو تخلف لعوقب.

فرغم ظهور صيغة «افعل» في إنشاء الوجوب إلا أن واقعها إرشادي صرف فتتقوّم بنوعية «المرشد إليه» وجوباً و استحباباً، فلا يفرّع أية مثوبة أو نكال على إطاعة المعصوم أو مخالفته – من حيث هي هي – و ذلك نظراً لإرشاديتها البحتة، بل يُثاب المرء أو يُدان على أساس تحقق الواقع أو تخلفه – أي الحكم الإلهي الواقعي – لا على نفس الأوامر تحديداً، فعلى ضوءه قد هتف المحقق البروجردي بهذه النقطة أيضاً مصرحاً: «ولهذا ستُصبح هذه الأوامر إرشادية إذ لا يُستظهر منها الطلب و ليس لاستظهار الوجوب أو الندب من هذا السنخ من الأوامر وجه، لعدم كون الطلب فيها مولوياً (فلو كان المرشد إليه مستحباً فيصبح الأمر إرشادياً نحو الاستحباب و كذا الكلام في الوجوب) فتأمل جيداً» [1]

ثم أسلفنا إجابة الوالد المحقق الأستاذ، بأن أوامره عليهم السلام تعدّ مولوية تبعية – أي أن المعصوم يستتبع أوامر الله المولوية تماماً فبالنّسبة ستلبس أوامره ثياب المولوية أيضاً –.

بيد أن إجابته لم تزهق شبهة المحقق البروجردي فإن السيد أيضاً يقرّ بأن المولوية التبعية لا تملك إطاعة و لا معصية بحد ذاتها بل ينول مصيرها إلى أوامر الله تعالى تماماً.

ثم استذكرنا ردية السيد السيستاني أيضاً، حيث يرتئي أن كلمات المعصوم عليه السلام تُمثّل كلام الله تماماً بوصفه ناطقاً رسمياً من قبله تعالى، فهو يُعدّ مبلغاً و ذا أوامر مولوية أيضاً، فإن أحكام الشريعة قد ترسّخت في «اللوح المحفوظ» ثم يأتي دور المعصوم فينبأنا عن ذاك «الحكم الثبوتي» المُخبأ بحيث لو تجاهر بالحكم لتفعل «الحكم الإثباتي» بحق العباد، فعلى هذا المنوال قد صرّح السيد قائلاً:

«فحين يقال بأن الحكم تابع للواقع فهو صحيح، فهو (الإنشاء) تابع للواقع، كما أن الواقع تابع لما صدر منهم عليهم السلام، فالحكم تابع للواقع في مقام «الثبوت» لأنهم عليهم السلام يقرّون بأنهم مبلغون، فإنهم يصرحون بأننا لا نقول إلا ما قاله ربنا، و الواقع (الثبوتي) تابع لأمرهم في مقام «الإثبات» فما قاله ربنا تابع لما يقوله الأئمة عليهم السلام في مقام الإثبات و الاستكشاف، فإن ما

يقولونه كأنما قد قاله الله تعالى، وهذا هو معنى الناطق الرسمي. إذن فالحكم وإن صدر منهم عليهم السلام «افعل أو لا تفعل» إلا أن صدوره عنهم عليهم السلام بما أنهم نواب في التكلم (في مقام الإثبات والفعليّة) فهو انعكاس لنفسه وإذا لم يكن انعكاساً له فلا يكون تبليغاً عنه ولكن ما انعكس فيه لا يمكن كشفه إلا من خلال هذا الكلام (الإثباتي)، إذن فنوعيّة أمره ترتب على نوع مراد الله الجدي: هل أراد الوجوب أم الاستحباب) فإن ما نفهمه من «افعل» الصادر من الله تعالى مباشرة بواسطة القرآن الكريم، هو بنفسه الذي نفهمه من «افعل» الصادر من الإمام الصادق عليه السلام، الذي يبلغ لنا «افعل» من قبل الله، فهو ظاهر في نفس المعنى الذي يظهر فيه «افعل» القرآني» [2]

و نزع إجابته:

– أولاً: إن روح إجابته تقول إلى إجابة الوالد المحقق الأستاذ أيضاً – والتي قد رفضناها للتوّ.

– ثانياً: إنّه لم يردع إشكاليّة المحقق البروجرديّ فإنّ المحقق يعتقد أن أوامرهم عديمة المولويّة – نهائياً – وعلى وزان فتوى الفقيه تماماً فلا يتولّد الوجوب من الإرشاديّة إطلاقاً، بل يفترض على الفقيه أن يباشر نوعيّة «المرشد إليه»: فهل هو واجب أم مستحب، فبالنّسبة، حتّى لو اعتبرنا المعصوم مبلغاً و ناطقاً رسمياً لله تعالى إلا أن هذه الرّكيزة لا تُعطينا ضابطاً عاماً لاستخراج «الوجوب أو الاستحباب» من أوامرهم عليهم السلام بل يتوجّب إحراز «المراد الإلهي» بدايةً.

أجل، بإمكان المحقق البروجرديّ أن يؤسّس أصلاً عقائرياً – لدى استكشاف الوجوب أو الاستحباب – وهو الذي قد سرده المحقق الخميني تقريراً عن أستاذه قائلاً:

«نعم، إنّها (أوامرهم عليهم السلام) لو كانت مطلقة غير مقارنة للتّرخيص، أو قرينة النّدب (فسوف) تكون كاشفة عن الأوامر المولويّة الوجوبيّة» [3]

مما يعني أنّنا لو لاحظنا «المرشد إليه» معرّى عن قرينيّة الاستحباب و أمثالها لاقتبسنا الوجوب، فبهذا الأسلوب – بالتحديد – سيقتطف المحقق البروجرديّ نوعيّة الحكم الشرعيّ – لا عبر الصّيغة – الرديّة الحاسمة تجاه المحقق البروجرديّ

و الآن سنستأصل شبهة المحقق المحقق البروجرديّ جذرياً:

1. بدايةً، إنّ «الإرشاديّة» تتولّد لو اكتملت كافّة مراحل الحكم الأربعة – الاقتضاء و الإنشاء و الفعليّة و التّنجّز – فعندئذ لو أخبر أو أمر المعصوم بالحكم لأصبح إرشادياً – كما زعمه المحقق البروجرديّ –

2. بينما الصّواب أنّ هات المراحل لا تتكامل سوى «بتبيين المعصوم» بحيث إن مرحلة إنشاء الحكم و فعليّته متقوّمان على «تبليغ المعصوم» فحينما يبلغه سيّفعّل – إذن لا يصبح أغلب أوامرهم إرشادياً بحتاً – و أمّا اللّوح المحفوظ فقد اكتنف واقع الأحكام و جوهرتها البسيطة فحسب – بل حتّى لم تنشأ – فلو نطق بها المعصوم و أبرزها لتولّد حينئذ الإنشاء و الفعليّة [4] و ذلك نظير «حقيقة القرآن الكريم» حيث قد احتفظت في اللّوح أزيلاً ثمّ بعث الرّسول الخاتم فأحكمها و فصلّها تماماً، و ذلك وفقاً لتنصيصه تعالى: «كتاب أحكمت آياته ثمّ فصلت من لدن حكيم خبير» [5] و غيرها، فبالنّسبة إنّ المعصوم هو الذي قد تكفّل تأسيس الأحكام و إنشائها و تفعيلها منذ الأساس، فأين الإرشاديّة إذن؟ إذ لم تستكمل مراحل الحكم بناتاً حتّى يُعدّ «الأمر و النّهي» إرشادياً بحتاً عن الواقع.

حياة المعصوم لمنصب التشريع

بل منذ عهد مسبق قد ارتقينا مصرين على أن المعصوم قد حاز مكانة «التشريع والتأسيس» بحيث إن مهمته لا تتحدد في «تبيين الأحكام» فحسب فإنه لا ينبأنا عن أسرار اللوح المحفوظ - في أفق الثبوت - فحسب كي نتورط في معضلة «الإرشادية» إذ لا يعد المعصوم مبلغاً صرفاً - زعماً من المحقق البروجردي - بل وقائع «تشريعاته» قد تزايدت ضمن مختلف الأدلة، نظير:

1. أن النبي الأكرم قد زاد أعداد ركعات الصلوات - الواجبة والمستحبة -.

2. وقد استقل أيضاً في تشريع أحكام الحج - بلا نقل عن الله تعالى - قائلاً: «صلوا كما رأيتموني أصلي» و لهذا كان يكثر - ضمن مناسك الحج - عبارة «لا حرج لا حرج».

3. بل قد صرح صلى الله عليه وآله بمحلّ شاهدنا - التشريع - ضمن الرواية التالية: «قيل (عن أمير المؤمنين) خطب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فقال: إن الله كتب عليكم الحج، فقام عكاشة بن محصن - وقيل سراقه بن مالك - فقال: أفي كل عام يا رسول الله؟ فأعرض (النبي) عنه حتى عاد مرتين أو ثلاثاً، فقال رسول الله ويحك وما يؤمنك أن أقول نعم، والله لو قلت نعم لوجبت (كل سنة) و لو وجبت ما استطعتم، و لو تركتم لكفرتم فارتكوني كما تركتكم وإنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم إلى أنبيائهم ... فإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم وإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه ... (والحديث منقول) عن علي بن أبي طالب عليه السلام وأبي أمامة الباهلي» [6]

4. و مما يدعم شأنية التشريع هي الرواية الشهيرة: «حلال محمد حلال إلى يوم القيامة و حرامه حرام إلى يوم القيامة».

5. و قد هتف تعالى أيضاً قائلاً: «و ما آتاكم الرسول فخذوه و ما نهاكم عنه فانتهوا» [7] أي الإيتاء من جانب نفس النبي لا باعتباره من جانب الله تعالى.

6. و أيضاً قد أعلن تعالى قائلاً: «و أطيعوا الرسول» [8] فإن تكرير الإطاعة بصورة مستقلة سيستدعي إطاعته الاستقلالية و أنه ذا هيمنة و سيطرة على منصة «التشريع».

7. بل و قد أناط تعالى إطاعته على مسaire الرسول قائلاً: «من يطع الرسول فقد أطاع الله و من تولى فما أرسلناك عليهم حفيظاً» [9] فلو نبعت بيانات النبي من الساحة الربوبية على حد الإخبار فحسب، لّلغا اختصاص «الإطاعة بالنبي» خصيصاً له.

8. و كذا قد استفدنا التشريع الطولي ببركة الآية التالية: «وما أرسلنا من رسول إلا ليطاع بإذن الله» [10] مما يعني أن النبي يعدّ هو المولى على العباد - أي مولى في طول مولائية الرب -.

9. و لهذا ترى الجواد عليه السلام قد زاد عشر حجج في فضل زيارة أبيه الرضا عليه السلام - ضمن تك الرواية الشهيرة - فعملية التزويد تعدّ شاهد صدق على حق «التشريع».

10. و قد سئل أمير المؤمنين عن أنه لو لم تجد حكماً في الكتاب و لا في السنة فماذا تصنع، فأجاب عليه السلام «سأجيب بقوة قدسية» ممّا يعني أن تشريعاتهم نابعة عن ملكة ملكوتية إلهية بحيث إن هذه الميزة الموهبة قد أوصلتهم لمنزلة «التفويض» أي قد فوّض الله إليهم أمر الدين و الدنيا تماماً - لا أنهم يحلون أو يحرمون إخباراً عن إرادة الله فحسب بل تشريعاً للعباد قاطبة -.

و حيث إنّ النَّبِيَّ الأَكْرَمَ قد نال أربعَ مميّزات لامعات:

Ø النّبوة.

Ø والحكومة.

Ø والقضاء.

Ø والتّشريع.

فبالتّالي إنّ كافّة هذه الامتيازات - سوى النّبوة - قد انتقل إلى الأئمة الأطهار أيضاً، وذلك وفقاً لتنصيب الروايات التّالية:

• «و ما رواه حمزة الثمالي قال: «سمعت أبا جعفر عليه السّلام يقول: من أحلّلنا له شيئاً أصابه من أعمال الظالمين فهو له حلال، لأنّ الأئمة منّا مفوض إليهم، فما أحلّوا فهو حلال و ما حرّموا فهو حرام» [11]

• «مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، قَالَ: وَجَدْتُ فِي نَوَادِرِ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السّلامُ: [12] «لَا وَاللَّهِ، مَا فَوَّضَ [13] اللَّهُ إِلَى أَحَدٍ مِنْ خَلْقِهِ إِلَّا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَ إِلَى الْأَئِمَّةِ عَلَيْهِمُ السّلامُ، قَالَ اللَّهُ [14] عَزَّ وَجَلَّ: «إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ» [15]، وَ هِيَ جَارِيَةٌ فِي الْأَوْصِيَاءِ عَلَيْهِمُ السّلامُ». [16]

و النّقطة الهامّة هنا أنّ «التّشريع» لا يُنتج الاستقلاليّة البحتة بل قد اكتسبها المعصوم نحلّة و منحةً من قبل الله تعالى بحيث لم يهب هذه الموهبة الإلهيّة للفقهاء أبداً - حتّى وفق «الولاية المطلقة للفقهاء» - إذ المعصوم قد امتاز «بالقوة القدسيّة الخاصّة» و «بالولاية التكوينيّة» أيضاً، بينما الفقهاء يفتقدانها، و بالتّالي إنّ هاتين الخصلتين قد ميّزتا ما بين منصب الإمام و الفقيه تماماً.

و على وتيرة هذه المنظومة من الدّلائل، قد اتّضحت غلطة المعبرين: «بالتّوحيد في التّشريع» إذ رغم انتساب «التّشريع» أولاً و بالذّات إلى الله تعالى إلا أنّه تعالى قد أسرى به و فوّضه إلى المعصومين عليهم السّلام بأنّهم صوّره.

[1] نهاية الاصول: 1 / 108 - 109

[2] سيستاني على. مباحث الألفاظ. Vol. 2. ص 399-401 قم - ايران: اسماعيليان.

[3] بروجردى حسين.. لمحات الأصول (چاپ قديم). ايران ص 60 مؤسسة تنظيم و نشر آثار الإمام الخميني (قدس سره).

[4] و قد علّق الأستاذ المعظم ضمن الدّرس أنّ الفعلية تتمايز عن الإنشاء في إضافة القيود و... فربما تمّ إنشاء الحكم إلا أنّ المكلف لم يُوفّر قيوده كي يتفعل.

[5] سورة الهود، الآية 1.

[6] الطبرسي، فضل بن حسن، «مجمع البيان في تفسير القرآن»، ج ٣، ص ٣٨٦. و كذا «تفسير جوامع الجامع»، ج ١، ص ٣٥٥. و المُستغرب أنّ العلماء بأسرهم قد ذهلوا عن أنّ الشريف المرتضي قد نسب هذه الرواية إلى رسول الله بلفظة "قال" و لم يتفوّه بلفظة "روي" حيث صرّح قائلاً: و قال صلى الله عليه و آله: «إذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم» و روي انه صلى الله عليه و آله قال لفاطمة عليها السلام حين أخدمها غلاماً: «لا تكلفيه ما لا يطيق». («رسائل الشريف المرتضى»، ج ٢، ص ٢٤٤). فرغم أنّ الرواية عديم السند بتمامه إلا أنّ إنساب السيد المرتضي بنحو جزمي إلى رسول الله يعدّ أجلى برهان على صحّة الخبر نظير تعابير

الشيخ الصدوق بكلمة "قال" ضمن الفقيه حيث إنّ الكثير من الأعلام قد تلقَّوها بالقبول و الصحّة.

[7] سورة الحشر، الآية 7.

[8] فإنّ إطاعة الرّسول قد تواجدت سبع مرّات ضمن القرآن الكريم كالتّالي: سورة النّساء الآية 59 و80 و64. و سورة المائدة الآية 92. و سورة النّور الآية 56. و سورة محمّد الآية 33. و سورة التّغابن الآية 12.

[9] سورة النّساء الآية 80.

[10] سورة النّساء الآية 64.

[11] بصائر الدرجات الباب ٥ من الجزء الثامن، باب التفويض إلى الائمة ص ٣٨٦.

[12] بصائر الدرجات، ص ٣٨٦، ح ١٢. الاختصاص، ص ٣٣١، عن محمّد بن الحسين، عن محمّد بن سنان، عن عبد الله بن مسكان الوافي، ج ٣، ص ٦١٥، ح ١١٩٤؛ البحار، ج ١٧، ص ٦، ح ٦.

[13] راجع ما تقدّم ذيل الحديث ٥ من هذا الباب.

[14] هكذا في «ألف، ج، ض، ف، بس، بف». و في سائر النسخ و المطبوع: - \ «الله».

[15] النساء (٤): ١٠٥.

[16] كليني محمد بن يعقوب. الكافي (دارالحديث). Vol. 1. ص 666 قم مؤسسه علمي فرهنگي دار الحديث. سازمان چاپ و نشر.